CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/6/5
9 September 2009

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات
المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها
في اتفاقية التنوع البيولوجي

الاجتماع السادس
مونتريال، 2-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2009
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

عناصر نظم فريدة لحماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية

مذكرة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 3 من المقرر 13/9 واو، الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات ذات الصلة إلى تقاسم خبراتها في وضع نظم فريدة أو اعتمادها أو الاعتراف بها، وأن تقدم للأمين التنفيذي دراسات حالة موجزة وغير ذلك من الخبرات التي تدعم عناصر النظم الفريدة ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي عن وضع عناصر لنظم فريدة لحماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية (UNEP/CBD/WG8J/5/6)، بما في ذلك الوسائل اللازمة لضمان الموافقة المسبقة والمستنيرة.

2- وفي الفقرتين 4 و5 من نفس المقرر، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي إتاحة دراسات الحالة والخبرات المستلمة وتحديث مذكرته عن هذا الموضوع، في ضوء دراسات الحالة والخبرات المستلمة، وذلك لنظر االاجتماع السادس للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها. ولهذا الغرض، أتيح تجميع للتعليقات المستلمة في شكل وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/WG8J/6/INF/15). واستنادا إلى المعلومات المستلمة وحسب طلب مؤتمر الأطراف، تقدم المذكرة الحالية تحديثا للتعليقات السابقة بخصوص وضع عناصر لنظم فريدة (UNEP/CBD/WG8J/5/6) وتشمل توصيات مقدمة لنظر الفريق العامل.

3- وعلاوة على ذلك، تذكّر الأطراف بالفقرة 6 من المقرر 13/9 واو، التي تلاحظ الصلة الواضحة في كثير من البلدان بين النظم الفريدة الفعالة التي يمكن وضعها أو اعتمادها أو الاعتراف بها، وتنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع، والحاجة إلى تجنب سوء استخدام وسوء تخصيص المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لدى المجتمعات الأصلية والمحلية، على النحو الوارد في المقرر 16/7 حاء. وبناء على ذلك، قد ترغب الأطراف أيضا في النظر، تحت البند 6 من

* UNEP/CBD/WG8J/6/1

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

جدول الأعمال (النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع)، النظر في المساهمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية في إطار النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع في المستقبل.

4- وبناء عليه، يتمثل الغرض من هذه الوثيقة المنقحة في بحث التطورات الإضافية وتحديد أولويات العناصر الإثنى عشر (وفقا لمرفق المقرر 16/7، حاء)، والاستناد إلى الوثيقة UNEP/CBD/WG8J/5/6. وللمساعدة في المناقشات، يحتوي القسم الأول على بعض الاستنتاجات الموجزة المستخلصة من التعليقات المستلمة، ويسعى القسم الثاني إلى إعداد عناصر إضافية للنظم الفريدة وتحديد أولويتها، وهي العناصر المذكورة في المرفق بالمقرر 16/7 حاء. وأخيرا، يقدم القسم الثالث مشروع توصيات بخصوص النظم الفريدة لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي).

5- استلمت الأمانة تعليقات بخصوص النظم الفريدة من أستراليا والاتحاد الأوروبي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD). وترد الاستنتاجات المستخلصة من هذه التعليقات في القسم الأول. وقد استرشد بهذه الآراء أيضا عند وضع العناصر الإضافية الواردة أدناه وتحديد أولوياتها.

أولا – الاستنتاجات المستخلصة من التعليقات المستلمة مؤخرا

6- قدمت الآراء بخصوص النظم الفريدة، المستلمة من أستراليا والاتحاد الأوروبي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، قدمت أساسا مفيدا لتطوير الحوار على نحو أكبر حول عناصر فريدة لحماية المعارف التقليدية.

7- وبصفة خاصة، أوردت أستراليا أمثلة كثيرة عن كيفية نجاح مبادئ المشاركة الفعالة والشراكة الفعالة على تقديم أساس لإعداد قائمة من البرامج والمشاريع التي تركز على تشجيع المعارف التقليدية واستخدامها. وتكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد البرامج التي تساعد على نقل المعارف والإبتكارات والممارسات فيما بين الأجيال، بالإضافة إلى مساعدة الشعوب الأصلية على استمرار ارتباطها "بالبلد".[1] وتركز التعليقات الأسترالية أيضا على الحاجة إلى المرونة في النهج الوطنية المتعلقة بتنفيذ النظم الفريدة وأن هذه النظم تكون أكثر اتساعا من الحماية القانونية، وتعكس بالكامل غايات المادة 8(ي) المتمثلة في احترام المعارف التقليدية وحفظها وتشجيعها.

8- ولدى أستراليا عدد من البرامج الحكومية التي وضعتها في شراكات مع سكان أستراليا الأصليين وبموافقتهم ومشاركتهم، وهذه البرامج تساند، ضمن جملة أمور، تسجيل وتخزين ونقل المعارف التقليدية الإيكولوجية والثقافية، بطرق تتسم بالحساسية الثقافية. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

- العمل من أجل البلد؛
- برنامج تراث السكان الأصليين؛
- برنامج المناطق المحمية للسكان الأصليين؛
- البرنامج الوطني لدعم صناعة الفنون والحرف؛
- برنامج الإذاعة للسكان الأصليين؛
- برنامج الحفاظ على اللغات والسجلات الأصلية؛
- برنامج دعم ثقافة السكان الأصليين؛
- برنامج إعادة حقوق الملكية الفكرية للسكان الأصليين.

وترد معلومات أخرى عن هذه البرامج في وثيقة تجميع التعليقات المستلمة (UNEP/CBD/WG8J/6/INF/15).

---

[1] يشير سكان أستراليا الأصليون إلى أقاليمهم التقليدية باعتبارها "بلدهم" وينعكس ذلك في برامج وطنية أسترالية مثل برنامج "رعاية بلدنا".

9- تناقش التعليقات المستلمة من الاتحاد الأوروبي بإيجاز الحاجة إلى سياسة فريدة تستند إلى الخبرات العملية في تنفيذ هذه النظم. ولذلك، فإن الخبرات المشار إليها في التعليقات الأسترالية مفيدة بشكل خاص لاحترام المعارف التقليدية وتشجيعها، بينما يلاحظ المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، عند تحليله لإعداد وتنفيذ مختلف النظم الوطنية، أنها في مرحلة مبكرة وتحتاج إلى الكثير من الجهد لرصد تنفيذ هذه النظم الفريدة ومتابعة نتائجها، ولا سيما على المستوى الوطني، من أجل تحديد مدى فاعلية تشغيل النظم القائمة.

10- وتتخذ التعليقات المستلمة من المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة نهجا عريضا يركز على مختلف أشكال الحماية الفريدة، بما فيها طائفة من التدابير المعدة على المستويات الوطنية، ولا سيما في المنطقة الآسيوية. ويلاحظ المركز الدولي أيضا الحاجة إلى إجراء تقييم انتقادي للتدابير الوطنية من أجل تقرير مدى نجاح هذه التدابير حتى يمكن إعداد نماذج للممارسات الجيدة. وتغطي تعليقات المركز الدولي ترتيبات فريدة كثيرة متنوعة، بالإضافة إلى الترتيبات التي تصمم على وجه التحديد لحماية المعارف التقليدية. وتشير في تعليقاته أيضا إلى النظر في النظم الفريدة لحماية الأصناف الجديدة من النباتات، ومقترحات عن هذه النظم بالنسبة للأصناف الوطنية والمحلية والأصناف البرية والمعارف التقليدية؛ ونظم فريدة لتنظيم الحصول على المعارف التقليدية وضمان تقاسم المنافع؛ ونظم فريدة أخرى لحماية المعارف التقليدية وتشجيعها؛ ونظم فريدة لتشجيع الإبتكارات الوطنية والمحلية من النباتات؛ ونظم فريدة للسيادة الغذائية والفقر في المناطق الريفية؛ وعناصر نظم فريدة لحقوق المجتمعات أو حقوق الشعوب الأصلية والبروتوكولات العرفية؛ وأخيرا نظم فريدة تتعلق بالإدارة وحل المنازعات والتعويضات.

11- وبصفة خاصة، تركز الأقسام الخاصة بحماية المعارف التقليدية وتشجيعها على أن الحصول على المعارف التقليدية ينبغي أن يتضمن ما يلي:

(أ) موافقة مسبقة عن علم و/أو اتفاقات لنقل المواد؛

(ب) تعيين نقطة واضحة مسؤولة عن شؤون الحصول وتسمية السلطات الوطنية ذات الاختصاص في الحصول على التنوع البيولوجي، بما فيها أصناف النباتات الزراعية، وأصناف النباتات الطبية، والغابات والمناطق المحمية، وأصناف النباتات في مجالات الملكية العامة الأخرى، وما يرتبط بها من معارف تقليدية؛

(ج) تعيين نقطة اتصال وطنية أو كيان لمنح الترخيص يمكن أن يساعد على تسهيل الحصول وذلك بتوفير نقطة واحدة للحصول، بحيث يمكن بعد ذلك التنسيق بينها وبين السلطات المختصة الأخرى؛

(د) وضع حدود على الاستزراع وتعيين مناطق محمية للأصناف النادرة أو المهددة أو الخاضعة للاستغلال المفرط؛

(ه) تحديد واضح لدور سلطات الجمارك في تقييد الجمع غير المرخص به للمواد النباتية والنقل الدولي لها.

12- ويقترح المركز الدولي أيضا أن تشمل العناصر الفريدة لتقاسم المنافع ما يلي:

(أ) إنشاء صناديق للجينات من أجل توزيع الأموال أو الإنفاق على المشاريع أو المبادرات المفيدة؛

(ب) وسيلة لجمع الأموال من مصادر متعددة، مثل: دفع الإتاوات، ورسوم تسجيل الأصناف الجديدة من النباتات، ورسوم الحصول على النباتات أو الجينات (وما يرتبط بها من معارف تقليدية)، والمساهمات الحكومية، وغير ذلك من المصادر؛

(ج) ضمان المشاركة العادلة لأصحاب المصلحة المعنيين في لجان أو مجالس إدارة صناديق تقاسم المنافع؛

(د) ضمان المشاركة العادلة لجميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمعات المحلية التقليدية والمزارعون، وذلك في التفاوض حول ترتيبات الحصول وتقاسم المنافع؛

(هـ) متطلبات الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، حسبما تنص عليه مبادئ بون التوجيهية؛

(و) النص على المنافع النقدية والمنافع غير النقدية التي يمكن تخصيصها، وإعطاء أمثلة لذلك، حسب الحالة وحسبما هو مرغوب فيه؛

(ز) النص على توقيت المنافع وتوزيع المنافع بين الأطراف، وآليات تقاسم المنافع، وإعطاء أمثلة لذلك.

13- وشدد المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في تعليقاته على أن الإذن بالحصول على الموارد الجينية لا يمنح بالضرورة حق الحصول على المعارف المرتبطة بهذه الموارد وأن السلطات الوطنية تحتاج إلى تحديد الفرق بوضوح بين حق الحصول على الموارد الجينية وحق الحصول على المعارف التقليدية. وقد ينتج عن ذلك عمليتان منفصلتان، بالرغم من إمكانية التنسيق بينهما من خلال سلطة وطنية مختصة. وشرح المركز الدولي كذلك أن نظام الموافقة المسبقة عن علم القائم على المستوى الوطني ينبغي أن يشتمل على ما يلي، كحد أدنى:

(أ) نقطة اتصال لشؤون الحصول، تعمل كسلطات مختصة أو تشير إلى السلطات التي يمكنها منح الموافقة المسبقة عن علم؛

(ب) توقيت هذه الموافقة والموعد النهائي لمنحها بوقت كاف قبل الحصول، ولضمان سرعة البت في الطلبات؛

(ج) تحديد متطلبات الاستخدام، كأن تنظر السلطات في صلاحية الحصول وضرورته، وأي مشاكل أو انتهاكات أخرى قد تترتب على ذلك؛

(د) إجراءات تفصيلية بشأن الموافقة المسبقة عن علم؛

(هـ) آليات لتسهيل إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(و) عمليات شفافة، بما فيها المستندات والأذون والتراخيص أو ما شابه ذلك.

(مقتسبة من مبادئ بون التوجيهية، 2002، القسم الرابع (المرفق بالمقرر 24/6))

14- وأخيرا، يقترح المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة أن تشمل العناصر الفريدة الإضافية لحماية المعارف التقليدية وتشجيعها ما يلي:

(أ) الاعتراف الرسمي بالمساهمات الفكرية للمجتمعات التقليدية المحلية والمزارعين المحليين؛

(ب) قواعد بيانات وسجلات، بما فيها النص على المعلومات التي يجب تسجيلها. وينبغي أن تتاح قواعد البيانات لمقدمي الطلبات وفاحصي تسجيلات وبراءات اختراع الأصناف الجديدة من النباتات. ويمكن أيضا ربطها بمتطلبات الإفصاح.

15- وركز المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في تعليقاته على أن البلدان أمامها مجال واسع لإعداد قوانين فريدة وطنية، رهنا بالتزاماتها المفروضة بموجب الاتفاقات الدولية، ولكنه يحذر من أن قانونا يناسب الجميع قد لا يكون عمليا أو فعالا إذا حاول حل شواغل كثيرة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن إعداد نظم فريدة وطنية، وبالأخص دولية، قد يميل إلى تحقيق التجانس بين مختلف القوانين العرفية وينطوي في نفس الوقت على خطر أن يكون واسعا بشكل لا يمكنه من معالجة حقيقة المشكلة الموجودة على أرض الواقع. وبدلا من ذلك، قد ترغب البلدان في اتباع النهج الوطنية لبلدان أخرى مثل الهند وتايلند والفلبين، التي أعد كل منها طائفة من القوانين الفريدة التي تعالج الشواغل إزاء الأصناف الجديدة من النباتات والمعالجة القانونية للمعارف التقليدية بطرائق مختلفة.

16- وقد تحتاج البلدان أيضا إلى الاعتراف بأن الإفراط في تنظيم الموارد الجينية الزراعية قد يترتب عليه آثار سلبية على تشجيع الإبتكارات، وقد يكون معارضا للاعتماد المتبادل التاريخي بين البلدان بخصوص تقاسم البلازما الجرثومية. وينبغي أن تحقق السلطات الوطنية التوازن بين هذه العناصر مقابل الرغبة في ضمان السيطرة السيادية على الموارد البيولوجية. وبالتالي، ينبغي توخي الحذر عند اختيار أكثر المكونات والعناصر الفريدة ذات الصلة بالأمر، وتحقيق التوازن بين تشجيع الإبتكارات الزراعية وحماية المصالح العامة الأكثر اتساعا.

17- ويحث المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة السلطات الوطنية وصانعي السياسات والمجموعات المهتمة بالأمر على أن تواصل عن كثب مراقبة التطورات التنظيمية للأصناف الجديدة من النباتات وقوانين التنوع البيولوجي، ولا سيما في الهند وتايلند. فالبلدان على وشك السير قدما في تنفيذ القوانين الفريدة، التي كانت تمثل تحديا كبيرا حتى اليوم. وبصفة خاصة، يقدم القانون التايلندي للأصناف الجديدة من النباتات (الذي يفضل النص على المسؤولية القانونية بدلا من أشكال حماية الملكية الحصرية) نموذجا به قدر أقل من الأعباء الإدارية، وقد يكون ملائما لمعظم البلدان النامية وأقل البلدان نموا في آسيا.

الاستنتاجات

18- وركزت معظم التعليقات على الحاجة إلى إيجاد نظم فريدة متنوعة لها أهداف مختلفة ولكنها متكاملة وعلى الحاجة إلى استناد السياسة على الخبرة في التنفيذ العملي لهذه النظم أو الاستناد إلى وضع السياسة القائمة على الشواهد. ويتمثل التركيز الحالي في العمل بشأن النظم الفريدة على العناصر ذات الأولوية للنظم الفريدة التي تكون قانونية بطبيعتها وتركز على حماية المعارف التقليدية. وتقترح التعليقات من أستراليا ومن المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة أن يتبنى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) نظرة أوسع للنظم الفريدة، وذلك لأغراض مختلفة تشمل حماية المعارف التقليدية وتشجيعها. وتقترح هذه التعليقات أيضا أن نهج النظام الفريد الواحد الذي يناسب الجميع قد لا يكون عمليا أو فعالا إذا حاول حل شواغل كثيرة للغاية. وقد تميل أيضا هذه المحاولة لإيجاد نظام فريد دولي واحد إلى تحقيق التجانس بين تقاليد قانونية عرفية متنوعة، وبذلك يصبح النظام بالغ الاتساع لدرجة تضيع معها التفاصيل ويفشل في تحقيق أهدافه.

ثانيا - عناصر إضافية محتملة مطلوب النظر فيها عند وضع نظم فريدة لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لدى المجتمعات الأصلية والمحلية

19- طلب مؤتمر الأطراف، في الفقرة 4 من المقرر 5/8 هاء، أن يحدد الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) العناصر ذات الأولوية للنظم الفريدة، حسبما ترد في المرفق بالمقرر 16/7 حاء.

20- ويرد أدناه بحث لكل عنصر من هذه العناصر بغية المساعدة في مناقشات الفريق العامل.

ألف - بيان الغرض والأهداف ومجال التطبيق

الغرض

21- إن الغرض العام لنظام فريد يمكن أن يكون وضع مجموعة من التدابير التي تسمح باحترام وصون المعارف والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد سبل العيش التقليدية والتي تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بما في ذلك التنوع البيولوجي وما يرتبط به من موارد بيولوجية وجينية[2] (ويشار إليها فيما

[2] الآراء المستلمة من الأرجنتين.

بعد "بالمعارف التقليدية") والتأكد من حصولها على منافع عادلة ومنصفة من استخدامها، وأن هذا الاستخدام يستند إلى موافقتها المسبقة عن علم. ومن شأن هذا الغرض أن يكفل أن النظام الذي يتم إنشاؤه يقع ضمن صلاحية الاتفاقية.

22- وعلى نحو أكثر تحديدا، يمكن أن تقدم النظم الفريدة وسائل للمجتمعات الأصلية والمحلية من أجل ما يلي:

(أ) مراقبة الحصول على المعارف التقليدية والإفصاح عنها واستعمالها؛

(ب) ممارسة حق الإلزام بإعطاء الموافقة المسبقة عن علم لأي حصول على المعارف التقليدية أو الإفصاح عنها واستعمالها؛

(ج) التأكد من حصولها على منافع عادلة ومنصفة من التطبيق الأوسع لمعارفها وابتكاراتها وممارساتها التقليدية؛

(د) كفالة استمرار الاستعمال المألوف للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن ذلك.[3]

23- وتستند النظم الفريدة إلى الاعتراف بالملكية الجماعية للمعارف وما يرتبط بها من موارد وبالتالي، يمكن أن تقدم النظم الفريدة ضمانات ضد دعاوى أطراف ثالثة على حقوق الملكية الفكرية للمعارف التقليدية. وحينئذ يتم تعريف الإستثناءات من هذه الحماية العامة بوضوح، ويجب أن تتبع أي موافقة على الاستخدام مبادئ الموافقة المسبقة عن علم، وتقاسم المنافع، والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة وغيرها من مبادئ القانون العرفي في المجتمعات المتضررة. ويمكن أن تمتد حماية المعارف من دعاوى حقوق الملكية الفكرية من أطراف ثالثة لتشمل الحماية من الإفصاح غير المرخص به، أو من الاستخدام المضر ثقافيا أو غير المصرح به للمعارف التقليدية.

24- ويمكن أن تشجع النظم الفريدة أيضا على نظام واضح وشفاف وفعال لحماية المعارف التقليدية، مما يزيد من اليقين القانوني وإمكانية التنبؤ بالمنفعة ليس فحسب لحائزي المعارف، بل أيضا للمجتمع ككل، بما في ذلك شركات ومؤسسات البحوث، التي تمثل شركاء محتملين لحائزي المعارف، وذلك في سعيهم تحقيق غايات الاتفاقية. وبتشجيع هذه الشفافية والفاعلية، تهدف النظم الفريدة إلى تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية لحماية معارفها التقليدية أو لمن يستخدمها لأغراض تجارية أو غير تجارية.

25- وتعتبر التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر أيضا أهدافا فرعية محتملة للنظم الفريدة. وبصفة خاصة، يمكن أن يعمل نظام ما على زيادة حصول المجتمعات الأصلية والمحلية على رأس المال، وبالتالي يسهل إنشاء المشاريع التجارية داخل المجتمعات التقليدية. وبينما تشجع النظم الفريدة التنمية المستدامة، إذا رغبت في ذلك، ستحتاج إلى الموازنة بعناية بين هدف حماية المعارف التقليدية مقابل هدف تشجيع الاستخدام، ولا سيما أنه يتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام.

26- وأخيرا، ونظرا للطابع المتكامل للمعارف التقليدية والحاجة إلى احترام سياقها الثقافي، ينبغي ألا تتطلب النظم الفريدة فصل أو عزل العناصر المختلفة للمعارف التقليدية، بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تأخذ نهجا منتظما وشاملا.

الأهداف

27- وينبغي أن يكون الهدف العام للنظم الفريدة متكاملا في طبيعته ويسمح بنهج شامل لاحتياجات وشواغل المجتمعات المعنية. وينبغي أن تسترشد الأهداف عن طريق مشاورات مفيدة من المجتمعات المعنية وأن يتم صياغتها بعد إجراء المشاورات. ويمكن أن يتمثل الهدف المهم في النظم الفريدة من البعد الوطني و/أو الدولي في إعداد أطر و/أو مبادئ توجيهية لدعم النظم المحلية للحماية التي تستند إلى المبادئ ذات الصلة في القوانين العرفية للشعوب الأصلية.

---

[3] UNEP/CBD/WG8J/3/7

28- ويمكن أن تنص النظم الفريدة على ما يلي:

(أ) الاعتراف والتسجيل، حسب الحالة، لملكية المعارف التقليدية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي تحوز على المعارف المذكورة؛

(ب) مراقبة الحصول على المعارف التقليدية والإفصاح عنها واستعمالها؛

(ج) ممارسة حق طلب الموافقة الحرة المسبقة عن علم ووضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لأي استعمال للمعارف التقليدية؛

(د) زيادة التوعية بأي التزامات ناشئة عن القانون العرفي لمستخدمي المعارف التقليدية؛

(ه) استثناء الاستعمال غير الملائم من جانب أطراف ثالثة؛

(و) ضمان حصولها على منافع عادلة ومنصفة من الاستعمالات الأوسع لمعارفها؛

(ز) إيجاد آليات الحماية على مستوى الإدارة الدولية والإدارة الوطنية، ضمن القانون العرفي ذي الصلة.

29- أخيرا، يمكن أن تعترف النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية بالصلة المهمة بين حماية المعارف التقليدية وتأمين ملكية الأراضي والمياه و/أو الحصول عليها، التي درجت المجتمعات الأصلية والمحلية على شغلها أو استعمالها بصفة تقليدية.

مجال التطبيق

30- ينبغي أن ينظر مجال تطبيق النظم الفريدة في الطبيعة الجماعية للمجتمعات الأصلية والمحلية والنهج المتكامل الذي تتبعه لاستعمال الموارد وإدارتها، بما في ذلك أيدولوجياتها وعلاقتها بالبيئة المحلية. ولكي تصبح النظم الفريدة فعالة، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى تدابير على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ومن المرغوب فيه بدرجة عالية أن تستند التدابير المحلية بشكل وثيق إلى القوانين العرفية ذات الصلة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية وأن يتم إعدادها بمشاركة كاملة وفعالة من هذه المجتمعات وبموافقتها المسبقة عن علم. والواقع، ومن الوجهة التقليدية، قد تكون هناك بالفعل حماية فريدة، من خلال القانون العرفي، غير أن هذه التدابير تتطلب اعترافا رسميا من الدولة ودعما لكفالة فاعليتها واستمراريتها. وبالتالي، ينبغي أن تكون التدابير الوطنية والدولية ذات طبيعة عامة بدرجة أكبر وتقدم مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات، أو إطارا يعترف بالتدابير المحلية وتدعمها. ومن المهم أن نوضح أن أي نظام فريد شامل، سواء كان دوليا أو إقليميا أو وطنيا، ومهما كان اتساع نطاقه، لن يتضمن عمليا على الأرجح جميع الخصائص والسياق الكامل للمعاف التقليدية في سياقها الثقافي الأصلي وما يرتبط بها من قانون عرفي والتنوع الثافي والقانوني للمجتمعات الأصلية والمحلية في العالم أجمع. وبالتالي، فمن الحيوي أن تكون الحماية الفريدة محلية بطبيعتها ولكنها تحوز بدعم من الأطر و/أو المبادئ التوجيهية الوطنية والدولية، التي يمكن أن تنص على معايير دنيا.

31- تشمل المعارف التقليدية ثلاثة أبعاد: الجانب الثقافي (ويعبر عن الثقافة وقيم المجتمع)، وجانب زمني (ينتقل عبر الأجيال ويتكيف ببطء للاستجابة إلى الوقائع المتغيرة) وجانب مكاني (يتعلق بالإقليم أو العلاقة بين المجتمع وأراضيه ومياهه التي يشغلها أو يستخدمها المجتمع بصفة تقليدية). وهناك حاجة إلى الاعتراف بكل هذه الأبعاد الثلاثة وحمايتها على مختلف المستويات تحقيقا لفاعلية النظم الفريدة.

32- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمجال التطبيق، فإن مطالب المجتمعات الأصلية والمحلية بالاعتراف بالقانون العرفي يجب ترجمتها في سياق المعارف التقليدية وغايات الاتفاقية. فالمجتمعات الأصلية والمحلية لا تطالب بالاعتماد الكلي للقانون العرفي بأكمله، أو كما تم ممارسته في وقت معين في الماضي، بل هي تطالب باحترام عناصر معينة من القانون العرفي والاعتراف بها، ترتبط بالمعارف التقليدية، حسبما توجد اليوم.

باء - الوضوح بشأن ملكية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد البيولوجية والجينية

33- عند إعداد نظم فريدة، هناك حاجة إلى توضيح حقوق ملكية ومصالح المجتمعات الأصلية والمحلية بخصوص معارفها التقليدية. وفيما وراء توضيح الحقوق والمصالح التي يملكها المجتمع على معارفه، يجب أن تقدم النظم الفريدة أيضا توضيحا أكبر بخصوص ملكية الموارد الجينية المرتبطة بالمعارف التقليدية لمجتمع ما وكذلك الأقاليم التي ترتبط بها هذه المعارف التقليدية. وستؤثر الطريقة التي يُعرّف بها نظام ما الحقوق المرتبطة بالمعارف التقليدية والموارد المرتبطة بها والأراضي والمياه المرتبطة بها، ستؤثر على كيفية تنفيذ الموافقة المسبقة عن علم والتقاسم المتبادل للمنافع.

34- ولما كانت المعارف التقليدية هي "الملكية الجماعية" والتراث الثقافي للمجتمعات الأصلية والمحلية، فإن هذا يشير إلى أن حقوق ملكية المعارف التقليدية ينبغي أن تكون للمجتمعات، بدلا من الأفراد، بالرغم من أن الأفراد أو أسر معينة هي في الغالب "أوصياء" على المعارف بالنيابة عن الجماعة. ويجب بالتالي أن يكون نهج التعامل مع علاقة الوصاية هذه متمشيا مع القانون العرفي في المجتمع الأصلي أو المحلي المعني.

35- من المهم أن تستند النظم الفريدة على المستوى المحلي إلى القوانين العرفية ذات الصلة في المجتمعات المعنية. وتعتبر أهمية القانون العرفي حيوية لانساب الحقوق والمنافع داخل المجتمع. وينبغي أن تحترم أي تدابير بخصوص الحماية والتقاسم المنصف لمنافع المعارف التقليدية، على المستويين الوطني والدولي على السواء، تحترم عادات وتقاليد المجتمع التي تتعلق بالإذن الممنوح للأفراد باستعمال عناصر المعارف التقليدية، داخل أو خارج المجتمع المعني، وكذلك المسائل المتعلقة بالملكية، وحق الحصول على المنافع، ...الخ.

36- وفي حالة وجود بعض الموارد البيولوجية والجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، وجودها عبر الحدود، وكذلك وجودها بين مختلف المجتمعات الأصلية والمحلية داخل نفس البلد، ينبغي أن ينظر إلى ملكية المعارف والموارد المتشاركة كملكية مشتركة وينبغي الحصول على الموافقة من جميع الأطراف المعنية وفقا لبروتوكولات كل طرف. ويمكن بعد ذلك تنسيق البحث والتطوير في مجال المعارف التقليدية وينبغي تقاسم المنافع بإنصاف ووفقا للقوانين العرفية ذات الصلة.

جيم - مجموعة من التعاريف ذات الصلة

37- بحث الفريق العامل التعاريف المنقحة في اجتماعه الخامس وأحاط علما بمسودة معجم المصطلحات ذات الصلة بالمادة 8(ي) في المرفق الأول بالوثيقة UNEP/CBD/WG8J/5/INF/15، مع الأخذ في الحسبان الآراء المجمعة بشأن التعاريف المقدمة وأيضا مع مراعاة العمل الجاري بخصوص إعداد نظام دولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استعمالها، ومع ملاحظة الحاجة إلى تحقيق التجانس بين المصطلحات في الاتفاقية، والنظام الدولي.

دال - الاعتراف بعناصر القانون العرفي المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام فيما يتعلق بما يلي: (1) الحقوق العرفية على المعارف الأصلية/التقليدية/المحلية، (2) الحقوق العرفية بخصوص الموارد البيولوجية،(3) الإجراءات العرفية التي تحكم الحصول والموافقة على استعمال المعارف التقليدية والموارد البيولوجية والجينية

38- تحكم القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية عموما جميع جوانب حياة المجتمع وحياة الأفراد، وغالبا ما تقوم على أساس مبادئ أخلاقية قوية للحفظ والاستخدام المستدام والتنمية المستدامة،[4] التي تقدم إرشادا للتفاعل مع التنوع

[4] تنظر المجتمعات الأصلية والمحلية إلى التنمية المستدامة في الغالب على أنها رفاهية المجتمع.

البيولوجي. ونظرا لأهمية القانون العرفي بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية، فمن المهم أن تكون هذه النظم القانونية دعامة أي نظام فريد لحماية المعارف التقليدية.

39- ويمكن داخل النظم الفريدة، استعمال المبادئ العامة للقانون العرفي كأساس لإعداد طائفة من الآليات (الإيجابية والوقائية على حد السواء) ولتعزيز إدارة المورد العرفي، ونظم الإدارة الرشيدة، والقيم الثقافية. ويمكن أن يقدم ذلك وسيلة لتعزيز وحفظ قيم تقليدية أساسية، مع السماح للمجتمعات بمرونة للاستجابة والتكيف مع الظروف المتغيرة، والتعامل مع الفرص والتهديدات. وقد يسمح إعداد مبادئ مشتركة بوضع أطر وطنية لإرشاد إعداد النظم الفريدة و/أو الاعتراف بها على مستويات المجتمعات.

40- وعلى الصعيد الوطني، قد يختلف السؤال عن كيفية النص على الاعتراف بالقانون العرفي أو بشكل أدق، الاعتراف بمبادئ القوانين العرفية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، يختلف بسبب القوانين الوطنية ويمكن أن يعتمد، مثلا، على الترتيبات الدستورية الوطنية، والوفاء بالالتزامات المحلية نحو المعاهدات، والتزامات التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية.

الحقوق العرفية على المعارف الأصلية/التقليدية/المحلية

41- إن حقوق الملكية الفكرية، كما تفهم عموما بموجب القانون الدولي، غالبا ما تتعارض مع فهم حقوق المعارف التقليدية حسبما تراه المجتمعات الأصلية والمحلية. فالمعارف التقليدية على مستوى المجتمع تعمل في إطار القواعد العرفية ويضيع هذا السياق عندما تتسرب المعارف إلى نظم أجنبية. وبينما تهدف حقوق الملكية الفكرية إلى تحويل بعض أجزاء المعلومات إلى سلع أو تسويقها، لا يشكل ذلك عادة جزءا من الغرض من الحقوق العرفية على المعارف التقليدية. وقد تكون فكرة الحقوق "الحصرية"، على سبيل المثال، من الصعب توفيقها مع مفاهيم القانون العرفي بشأن كيفية معالجة المعارف والموارد.

42- بالنسبة لكثير من المجتمعات الأصلية والمحلية، فإن المعارف التقليدية لا ترتبط بالحقوق فحسب، بل ترتبط أيضا بالالتزامات. فعلى سبيل المثال، يعتبر نقل المعارف بين الأجيال التزاما مهما لأجيال الحكماء فيما بين معظم كيانات القانون العرفي. وبالمثل، هناك أيضا التزام على الشباب بتلقي هذه المعارف. وفي كثير من الحالات، يجب أن يكسب الشباب حق تلقي المعارف. وقد يحجم الحكماء في بعض الحالات على مشاركة معارفهم بالكامل مع الآخرين، حتى داخل مجتمعهم نفسه، إذا شعروا أن الآخرين لن يستعملوا المعرفة بطريقة محترمة.

43- وعلاوة على ذلك، وبموجب القانون العرفي، لا يوجد في العادة حد زمني على الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمعرفة. ولا يوجد في الغالب مفهوم مميز للاختراع أو التدمير الدائم.

الحقوق العرفية بخصوص الموارد البيولوجية

44- بالرغم من وجود حقوق والتزامات فردية بموجب نظم القانون العرفي، فإن ملكية هذه الحقوق والمسؤوليات تكون جماعية بشكل عام. وتتشكل عمليات اكتساب المعارف التقليدية واستعمالها والحفاظ عليها، تتشكل بالقيم الثقافية والروحية والمعتقدات الفريدة لدى المجتمعات المعنية. ويعتقد كثير من حائزي المعارف التقليدية أن جميع أجزاء العالم الطبيعي مملوءة بالأرواح وأن من هذه الأرواح أو الآلهة يتم اكتساب المعارف. وتترابط القيم والمعتقدات الروحية ترابطا وثيقا مع القوانين العرفية المتعلقة بالحقوق والالتزامات على الموارد البيولوجية، أو يتم التعبير عنها فيها. وبالتالي فإن أكثر أنواع سوء التخصيص التي تثير حفيظة المجتمعات قد يكون ثقافيا وروحيا أكثر منه اقتصاديا.

45- وغالبا ما تسترشد الممارسات العرفية المرتبطة باستخدام الموارد البيولوجية بجزاءات محددة، ومدونات أخلاقية ومعايير أخلاقية من شأنها أن تساعد على كفالة امتثال الأفراد للنظم الفريدة. ويمكن أن تشمل هذه الجزاءات والمعايير،

مثلا، المعتقدات بأن انتهاك القوانين التقليدية قد يؤدي إلى الإصابة بالمرض أو سوء الحظ (الذي قد ينظر إليه كدليل على تعدي الفرد).

46- وتتمتع مبادئ القانون العرفي المتعلقة بالموارد البيولوجية بسمة روحية قوية وترتبط ارتباطا وثيقا بنظم المعتقدات المتعلقة بالاستدامة والعدالة. وهي تستند في الغالب إلى القيم الأساسية لاحترام الطبيعة أو الأرض الأم، والإنصاف الاجتماعي والتجانس، وخدمة الصالح العام. وقد نوقش بعض هذه القوانين التي تشجع الصالح العام والموجودة في كثير من نظم القانون العرفي من جانب المعهد الدولي للبيئة والتنمية، وتشمل ما يلي:

(أ) المعاملة بالمثل، وتعني أن ما يتم الحصول عليه، يجب أن يردّ مرة أخرى بالتساوي. ويشمل ذلك مبدأ الإنصاف، ويقدم الأساس للتفاوض والتبادل بين الإنسان، ومع كوكب الأرض؛

(ب) الازدواجية، وتعني أن لكل شيء ضد يكمله، بمعنى أن السلوك لا يمكن أن يكون ذا منحى إنفرادي. ويؤثر ذلك على التفاعلات مع الطبيعة ومع الآخرين؛

(ج) التوازن، ويشير إلى التوازن والتجانس، في الطبيعة والمجتمع على حد السواء.[5]

3- *الإجراءات العرفية التي تحكم الحصول على المعارف التقليدية والموارد البيولوجية والجينية والموافقة على استعمالها*

47- إن مبدأ الموافقة المسبقة عن علم وكذلك الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة والتقاسم المنصف للمنافع، هي مفاهيم موجودة في كثير من نظم القوانين العرفية.

48- إن المعارف والموارد ليست مملوكة كما هو الحال بموجب حقوق الملكية الفكرية القائمة، ولكن تجري حيازتها بموجب وصاية. وبعض المعارف تقتصر على أفراد معينين أو أراضي معينة أو تستعمل في المناسبات الروحية الكبرى فقط. وقد تكون معارف أخرى أكثر انفتاحا ويتم تقاسمها على نحو واسع. ولا تكون المعارف مملوكة عادة بمعنى الملكية الفردية أو التي يمكن التنازل عنها. فحيازة المعارف ترتبط في الغالب بمفاهيم المسؤولية والاحترام والالتزام على النقيض من الحقوق.

49- ويمكن تقاسم بعض المعارف والموارد واستعمالها تجاريا، ولكن القواعد التي تتعلق باستعمالها تتقرر بصورة جماعية وغالبا ما تشير بالتحديد إلى السياق الثقافي للمجتمع ومعتقداته.

50- كما أن حقوق استعمال المعارف والموارد ليست دائمة في الغالب، ولكنها مشروطة بالوفاء بالتزامات. وإذا لم تستوف الالتزامات، يمكن سحب حقوق استعمال المعارف. وتعتقد كثير من المجتمعات أيضا أن الاستخدام غير المصرح به للمعارف التقليدية بدون الشعائر الملائمة يمكن أن يؤدي بالخالق إلى سحب المعارف والموارد. كما أن بعض المجتمعات تحمّل حائزي المعارف المسؤولية النهائية عن الاستخدام غير المرخص للمعارف التقليدية من جانب الغير ويمكن إنزال العقوبة على حائزي المعارف و/أو المنتهكين أيضا بموجب القانون أو القوانين العرفية السائدة لديهم.

51- ويترتب على مبدأ التوازن المذكور أعلاه عدة مبادئ عامة ومفاهيم تحكم الحصول على الموارد البيولوجية واستعمالها. فعلى سبيل المثال:

(أ) يجب تقاسم المنافع والسلع والخدمات بالإنصاف وبالتناسب وفقا للاحتياجات والقدرات والمسؤوليات والمساهمات و/أو الجهود، ويستعمل أيضا لإرشاد صنع القرار غير المتحيز.

---

[5] راجع المعهد الدولي للبيئة والتنمية الوثيقة الإعلامية UNEP/CBD/WG8J/4/INF/17.

(ب) التناسب المستند إلى الاعتراف بالقدرات النسبية، والاحتياجات والجهود التي توجه المشاركة في صنع القرار، لتخصيص الفرص، وتوزيع المنافع، وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي وإدارته، وحل المنازعات بطريقة عادلة.

(ج) التقاسم المنصف عندما يجري تقاسم سلعة أو خدمة بإنصاف بين الشعوب، والأسر أو المؤسسات – مع التركيز على التقاسم على أساس الاحتياجات، أي – قطع اللحم المغذية قد تقدم إلى كبار السن والأطفال والمرضى...؛

(د) السعي إلى تحقيق الانسجام بين الطبيعة والإنسان، مع وضع التزام باحترام الطبيعة والموارد البيولوجية، بأدنى قدر من التعديل، واحترام ما هو عادل وضروري حسب العادات، مع السماح بالابتكارات بشرط أن تحترم وتتكيف مع الاستخدامات والعادات السائدة في المجتمعات ولا تكون متعارضة مع الطبيعة نفسها.

52- إن المبدأ العام للازدواجية له سمة روحية، استنادا إلى الفهم بأن العالم وأجزاءه يتكون من عنصرين، يتعارضان ولكنهما متكاملان وحيويان. وفي هذا السياق، مثلا، قد تعتقد مجتمعات كثيرة أن مسؤوليات حفظ التنوع البيولوجي وإدارته تنشأ من فهم ما يلي: (1) أن كوكب الأرض هو عنصر مؤنث؛ (2) أن الماء عنصر مذكر؛ (3) أن الماء يخصّب الأرض، وبالتالي فإن الموارد البيولوجية هي ثمار هذه العلاقة، وأن هذه العناصر يجب رعايتها وحفظها وإدارتها على نحو ملائم. وأي شخص لا يفهم ذلك سيواجه صعوبات خطيرة في تفاعلاته مع الطبيعة.

53- عند النظر في الإجراءات العرفية التي تحكم الحصول على الموارد البيولوجية والموافقة على استعمالها، ينص قانون "تونافوت" للأحياء البرية على مثال مفيد للبحث. ويسرد هذا القانون قائمة بأهم مبادئ القانون العرفي المتعلقة بالتنوع البيولوجي بين شعب الإنويت. وبالرغم من أن هذه المبادئ محددة للممارسات العرفية لشعب الإنويت، يمكن يمكن اعتبارها ممثلة *لأنواع* المبادئ الموجودة في نظم فريدة أخرى:

(أ) يجب على الشخص الذي يتمتع بالسلطة على صنع القرار أن يمارس هذه السلطة لخدمة الشعب الذي هو مسؤول عنه؛

(ب) يتطلب الالتزام بالرعاية أو الوصاية أن يفي الشخص بالتزاماته تجاه شيء لا ينتمي إليه؛

(ج) الشعوب التي ترغب في حل قضايا مهمة أو حل أي تنازع في المصالح يجب أن تعامل بعضها البعض باحترام وتناقش هذه المسائل بطريقة مناسبة، مع مراعاة أن سكوت الفرد ليس بالضرورة علامة الرضى؛

(د) يجب تحسين المهارات وحفظها من خلال الخبرة والممارسة؛

(ه) يجب أن تعمل الشعوب معا في انسجام لتحقيق الهدف المشترك؛

(و) الشعوب حراس البيئة ويجب أن تعامل الطبيعة بتكامل وباحترام، وذلك نظرا لترابط الإنسان والأحياء البرية والموائل بعضها البعض، ولأن أفعال أي شخص ونواياه تجاه كل شيء آخر يترتب عليها عواقب، سواء كانت طيبة أو سيئة؛

(ز) إن الإبتكار والمرونة لهما قيمة عالية، مثل القدرة على العمل بأي شيء متاح لتحقيق غرض ما أو لحل مشكلة ما؛

(ح) يُحترم كمعلم الشخص الذي يعترف به المجتمع على أن لديه معارف متعمقة عن الموضوع؛

(ط) يجب أن يمارس الصيادون الصيد عندما يكون ذلك ضروريا لسد احتياجاتهم فقط ولا يجب إضاعة الحياة البرية التي يقومون بصيدها؛

(ي) بالرغم من صيد الحيوانات البرية من أجل الغذاء والأغراض الأخرى، فإن إلحاق الأذى بها محرّم؛

(ك) يجب أن يمتنع الصيادون عن التسبب في تعذيب غير ضروري للحيوانات البرية عند صيدها؛

(ل) إن الحياة البرية والموائل ليست ممتلكات، وبالتالي يجب على الصيادين تجنب المنازعات بشأن الأحياء البرية التي يصيدونها أو بشأن مناطق صيدها؛

(م) ويجب أن تعامل جميع الأحياء البرية باحترام.

54- ويمكن أن تشمل القوانين العرفية مبادئ عامة أخرى،[6] مثل ما يلي (ولكنها لا تقتصر عليها):

(أ) *الاعتراف المتبادل*: يشترط في استعمال منافع الموارد البيولوجية والجينية على الاعتراف بالطبيعة (واحترامها) التي تستند إلى فكرة أن الطبيعة تتكون من مجموعة من الكائنات الحية، التي تشعر المجتمعات الأصلية والمحلية أنها جزء منها، ولهذا السبب تعمل هذه المجتمعات ضمن الطبيعة، بدلا من العمل بشكل منفصل عن عناصرها؛

(ب) *إحداث أقل ضرر*: يتمثل أحدى قواعد السلوك في إحداث أقل ضرر أو تعذيب من خلال الاستعمال، الذي يستند إلى الاعتماد المتبادل للكائنات التي تسكن الطبيعة؛

(ج) تجنب *التبذير*: لا تشجع النظم الفريدة في الغالب على الطمع والتبذير والاستخدام المفرط، فعلى سبيل المثال، يمكن التشجيع على مبدأ "خذ ما تحتاجه فقط"، وقد يكون هناك حظر إضافي على قتل حيوانات معينة مثل الحيوانات الصغيرة جدا أو الحيوانات الحوامل؛

(د) *حماية الأنواع المقدسة*: ينظر إلى بعض أنواع النباتات والحيوانات على أنها مقدسة وفقا لنظم المعتقدات المحلية؛ وفي هذه الحالات، فإن قطاع الأشجار والنباتات أو حصدها وقتل الحيوانات قد يكون ممنوعا أو محصورا على بعض حائزي المعارف المعنيين فقط؛

(ه) *رؤية للمستقبل*: تستند هذه الرؤية إلى التحضير للاستعمالات في الأجيال القادمة. وتستند إلى نظرة دائرية للحياة التي يولد فيها الكائن وينمو ويموت، وله دورة ومهمة.

هاء - عملية ومجموعة من المتطلبات تحكم الموافقة المسبقة عن علم، والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة والتقاسم المنصف للمنافع فيما يتعلق بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وما يرتبط بها من موارد جينية، وفيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام

الموافقة المسبقة عن علم

55- ينص برنامج العمل الخاص بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، المعتمد من مؤتمر الأطراف في المرفق بالمقرر 16/5، ينص كمبدأ عام على أنه "ينبغي أن يكون الحصول على المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية رهنا بالقبول المسبق عن علم أو الموافقة المسبقة عن علم من قبل حائزي هذه المعارف والإبتكارات والممارسات". ويوحي ذلك بأن الموافقة المسبقة عن علم يمكن اعتبارها عملية إلزامية تضمنها الدولة للحصول على المعارف والإبتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية. وينبغي أن يكون المبدأ الأساسي الذي يوجه عملية الموافقة المسبقة عن علم بأكملها هو "الفرصة المتساوية" الذي ينبغي فهمها على أن جميع الأطراف بما فيها المجتمعات الأصلية والمحلية ينبغي أن تتمتع بالحصول المتساوي على الموارد المالية والبشرية والمادية.

56- وقد نظرت في عناصر آلية الموافقة المسبقة عن علم حلقة عمل دولية بشأن المنهجيات بخصوص الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة والشعوب الأصلية، التي نظمها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في يناير/كانون الثاني

[6] مساهمات مستلمة من الأرجنتين.

2005 (انظر الوثيقة E/C.19/2005/3)، وحددت العناصر الرئيسية لتفاهم مشترك حول عملية الموافقة المسبقة عن علم.[7] وهكذا، يمكن أن تساعد هذه العناصر على إرشاد إعداد عمليات الموافقة المسبقة عن علم، التي ينبغي وضعها بمشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات المعنية. وينبغي أن يكون على المجتمعات المعنية إبلاغ الأطراف المهتمة بالأمر بهذه العمليات والأطر الزمنية والمشاركين في هذه العمليات. ومن المهم أيضا ملاحظة ضرورة النظر في المعايير والتقاليد المحلية طوال العملية بأكملها، من أجل تجنب عملية متجانسة للموافقة المسبقة عن علم قد تؤدي إلى أخطار كثيرة.

الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة

57- تحدد مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، تحدد المتطلبات الأساسية للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، والمؤشرات التعاقدية المحتملة لاتفاقات الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وتقدم قائمة محتملة للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة. ويمكن للنظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية أن تستعير من مبادئ بون التوجيهية، مع التأكد من أن أي مبادئ توجيهية تعكس القانون العرفي وشواغل المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية على نحو سليم.

التقاسم المنصف للمنافع

58- تعتبر آليات وعمليات التقاسم المنصف للمنافع أساسية لأي نظام فريد يأمل في حماية وتشجيع استعمال المعارف التقليدية بنجاح. ويجب تقاسم المنافع الناشئة عن الاستخدام التجاري للمعارف التقليدية بشكل عادل ومنصف مع المجتمعات، التي تكون المعارف المستخدمة من معارفها. فطبيعة المنافع التي يمكن أن تتوقعها من الحصول على المعارف التقليدية تقع في فئتين عامتين: النقدية وغير النقدية. ويحتوي التذييل الثاني من مبادئ بون التوجيهية على قائمة إرشادية بالفئتين. ومع أنها لا تتناسب بالتحديد مع احتياجات المجتمعات الأصلية والمحلية باعتبارها مورّد للموارد البيولوجية والمعارف المرتبطة بها، فإن الكثير من المنافع المذكورة في القائمة سيكون بالرغم من ذلك ملائما في كثير من الحالات.

59- نظرا لأن دفع المنافع النقدية مباشرة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية (مثل الأرباح المشتركة، أو الإتاوات) قد لا يكون ملائما أو كافيا في بعض الأحيان، يجب النظر في أشكال أخرى للمنافع. وفي الواقع، ربما كانت التدابير غير النقدية من أكثر التدابير منفعة في اتفاقات الحصول، مثل تدابير بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والترخيص المجاني للمنتجات أو العمليات المنتجة، والبحوث المشتركة، وتطوير الصناعات المحلية والتدريب. ومن المسائل المهمة بالبحث عند بحث ما يشكل تقاسما منصفا للمنافع هناك القيمة الاقتصادية للمعارف التقليدية (والمورد أو الموارد المرتبطة بها). وقد تتباين القيمة الاقتصادية للمعارف التقليدية تباينا كبيرا حسب احتياجات صناعات معينة، ومدى توافر المعرفة والمورد، سواء كان هناك حاجة إلى إمدادات مستمرة، ومدى فائدة المعرفة.

60- وينبغي النظر أيضا بالكامل في ترتيبات تقاسم المنافع في قيمة المعارف التقليدية المتعلقة بحفظ خدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام والإبقاء عليها، بالإضافة إلى مساهمتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي ومن ثم التنوع الجيني، وبناء عليه، مساهمتها في الصالح العام للبشرية بشكل عام. وعلى المستوى الدولي، تقدم مبادئ بون التوجيهية أساسا متفق عليه لمعالجة المسائل المتعلقة بالتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف وابتكارات وممارسات تقليدية. وبالتالي، يجب أن تؤخذ مبادئ بون التوجيهية في الحسبان عند إعداد النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

---

[7] تشير إلى تقرير حلقة العمل الدولية حول المنهجيات المتعلقة بالموافقة الحرة المسبقة المستنيرة والشعوب الأصلية، التي سهل عقدها منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (E/C.19/2005/3).

61- وفي سبيل اقتراح بعض الأولويات لعناصر النظم الفريدية استنادا إلى التعليقات المستلمة، يمكن اعتبار الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة كحجري أساس تبنى عليهما النظم الفريدة. وبصفة خاصة، يمكن أن تكفل الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة أخذ الالتزامات الناشئة عن القوانية العرفية في الحسبان بدون الحاجة إلى الإفصاح عن نظم القانون العرفي أو فك رموزه.

واو - حقوق حائزي المعارف التقليدية وشروط منح الحقوق

حقوق حائزي المعارف التقليدية

62- بينما تكون المعارف التقليدية في كثير من المجتمعات الأصلية والمحلية مملوكة ملكية جماعية، يمكن التعبير عن الملكية بشكل أكبر على الرغم من ذلك في صورة المسؤولية الشخصية، كأوصياء أو حراس، ...الخ. وهذا هو الحال بوجه خاص بالنسبة لمن يمتلك حق الحصول على الموارد أو إعطاء إذن للحصول على المعارف والموارد. وبالتالي، قد تختلف حقوق ومسؤوليات المعارف فيما بين الأفراد داخل مجتمع ما. وقد تكون المعارف مشتركة أيضا بين عدد من المجتمعات، ولكنها قد تختلف في أهميتها، مما ينشئ حقوقا ومصالح مختلفة.

شروط منح الحقوق

63- ويمكن أن تشمل شروط منح الحقوق ما يلي:

(أ) متطلبات عامة؛

(ب) فئات المعارف التقليدية التي ستخضع للحماية؛

(ج) شروط السرية؛

(د) الوضوح فيما يتعلق بمسائل الحداثة والإبداع والملكية العامة والحماية.

64- ويمكن أن تعترف النظم الفريدة إما بالحق الكامن على كافة المعارف التقليدية (وربما ضمن فئات معينة) أو تنص على أن الحماية بشأن موضوع الحماية تحتاج إلى التوثيق والتثبيت، مثلا في قوائم الجرد، أو الجمع، أو التجميعات أو قواعد البيانات. واستنادا إلى التقاليد الشفهية لكثير من المجتمعات الأصلية والمحلية، وكذلك هدف الاعتراف بالقانون العرفي في النظم الفريدة، وكذلك صعوبة توثيق جميع المعارف التقليدية، وخصوصا في المجتمعات الفقيرة التي تعاني من نقص القدرات، والوصول المحدود إلى المجتمعات الغالبة أو التي لا تريد أن توثق معارفها، يبدو أن الاعتراف بالحقوق الكامنة المرتبطة بالمعارف التقليدية قد يكون خيارا أكثر إنصافا. وفي هذه الحالة، قد تنشأ الحقوق ببساطة عن مجرد وجود المعارف.

65- ستحتاج النظم الفريدة أيضا إلى معالجة حالة المعارف التقليدية التي دخلت بالفعل في المجال العام (سواء بموجب التعاريف الحالية، أو تعريف جديد يكيّف مع قضايا وقيم المجتمعات الأصلية والمحلية)، مع ملاحظة أن "الملكية العامة" لا تعتبر مفهوما عالميا في النظم العرفية وقد لا تتوافق بسهولة مع هذه النظم.

66- وبموجب القوانين الحالية للملكية الفكرية، لا يمكن منح حقوق الملكية الفكرية على المعارف التقليدية الموجودة في الملكية العامة. غير أن الكثير من المجتمعات الأصلية والمحلية تعتقد أن المعارف التقليدية الموجودة في الملكية العامة تظل من ممتلكات المجتمعات الأصلية والمحلية وبالتالي ينبغي أن تتطلب الموافقة المسبقة عن علم قبل استعمالها. وينبغي النظر بحذر في الفرق بين التوافر العلني والملكية العامة. فعلى سبيل المثال، هناك فرق حيوي بين المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تقع ضمن "الملكية العامة" مقابل "المتوافرة علنا". ففي كثير من الحالات، تم أخذ مصطلح الملكية العامة، الذي يستعمل للإشارة إلى التوافر العلني، أخذ خارج هذا السياق وطبق على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد

الجينية التي تتوافر علنا. فالفهم العام للتوافر علنا لا يعني التوافر بالمجان، بل قد يعني أن هناك شرط لفرض الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، مثل دفع ثمن للحصول. وفي الغالب اعتبرت المعارف التقليدية ضمن الملكية العامة، وبالتالي متاحة بحرية بمجرد الحصول عليها وإزالتها من السياق الثقافي المحدد وتفكيكها. ولكن لا يمكن الافتراض بأن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي أتيحت علنا لا تنتمي إلى أحد. ففي مفهوم التوافر العلني ينبغي توخي الحذر في تعريف حائز المعارف والموافقة المسبقة عن علم من حائز المعارف التقليدية الذي تم تعريفه، بالإضافة إلى أحكام سارية لتقاسم المنافع، بما فيها عندما ينفصل تغير في الاستعمال عن أي موافقة مسبقة عن علم تم الحصول عليها في السابق. وفي حالة عدم التعرف على الحائز، يمكن للدولة مثلا أن تحدد المنتفعين. وثمة حاجة إلى إعادة صياغة عبارة "الملكية العامة" في سياق المعارف التقليدية بدقة أكبر على أنها التوافر العلني.

67- إذا تقرر أنه من الضروري تقييد مجال تطبيق المعارف التقليدية المقرر حمايتها في إطار النظم الفريدة، هناك طائفة من العناصر المحتملة التي قد يتم إدراجها أو استبعادها بالتحديد. وبعض هذه العناصر ما يلي:

(أ) عناصر المعارف التقليدية التي ترتبط بالتعبير عن الهوية الثقافية لمجتمع ما؛

(ب) العناصر التي تكون عرضة للاستخدام التجاري؛

(ج) العناصر المفيدة للاستعمال الأكاديمي؛

(د) عناصر المعارف التقليدية التي تظل "تقليدية"، بمعني أنها تظل مرتبطة ذاتيا بالمجتمع الذي نشأت فيه، بالمقارنة إلى المعارف التقليدية التي فقدت هذه الصلة (وسيتطلب ذلك قيام المجتمعات نفسها بعمل هذا التصنيف)؛[8]

(ه) عناصر مفيدة لتشجيع الممارسات المستدامة بيئيا، والحفظ، وخلافه.

68- من المعقول إنشاء النظم الفريدة التي تستبعد المعارف التقليدية التي لا تكون عرضة للاستخدام التجاري. وبتقييد مدى المعارف التقليدية، سيمكن تخفيض تكاليف الامتثال والإنفاذ. غير أنه يجب ملاحظة أن تصنيف المعارف التقليدية بين المعارف التي لها فائدة تجارية والتي ليس لها هذه الفائدة، قد يتعارض مع الطبيعة المتكاملة للمعارف التقليدية.

69- ويمكن أن تقرر النظم الفريدة إعطاء حماية تلقائية للمادة المعنية المسجلة في قوائم الجرد أو الجمع أو التجميعات، أو ببساطة قواعد بيانات المعارف التقليدية. غير أن القول بأن حماية المعارف التقليدية تقتضي أن تكون موثقة وثابتة، سيستبعد كميات كبيرة من المعارف التقليدية ويتعارض مع التقاليد وسبل حيازة المعارف لدى كثير من المجتمعات الأصلية والمحلية، بما في ذلك الإبتكارات والممارسات.

70- وإذا كانت المجتمعات غير مهتمة أو غير راغبة في توثيق معارفها التقليدية، فإن خيارا آخر يتمثل في إنشاء نظام للحماية بدون إجراءات قانونية. وبعبارة أخرى، تتوافر الحماية ابتداء من تاريخ معرفة عنصر المعارف التقليدية، بغض النظر عن اتخاذ أي إجراءات. غير أن هذا الخيار قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالجانب العملي، مثل صعوبات إيجاد الأدلة لخدمة الإنفاذ.

71- وهناك وسيلتان ممكنتان لمعالجة مسألة كيفية ضياع الحقوق، يتمثل إحداهما في النص على الحماية لمدة غير محددة. ويستند هذا النهج إلى توارث الأجيال والطبيعة المتزايدة للمعارف التقليدية ويعترف بأن استعمالها تجاريا، بمجرد ضمان حمايتها، قد يستغرق وقتا طويلا جدا. غير أنه إذا كانت حماية المعارف التقليدية ستنشأ عند أول استعمال تجاري

---

[8] وبالرغم من ذلك، يمكن حمايتها بموجب أشكال أخرى من أشكال الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، تعرضت بعض أشكال الحرف اليدوية إلى تصنيع وتطوير مكثف، مما أدى إلى فقدان خصائصها التقليدية، وبناء عليه، توقفت وظيفتها كعناصر للهوية الثقافية. ويمكن حماية هذه الحرف اليدوية في إطار تصميم النظام الصناعي، لأنها أصبحت أساسا منتجات استهلاكية.

(مثلا فترة 50 عاما تبدأ من أول استخدام تجاري يتعلق بأحد عناصر المعارف التقليدية الخاضعة للحماية، والذي يمكن تجديدها لعدد معين من الفترات المتتالية)، يمكن إذن أن يكون لها تاريخ انتهاء محدد مسبقا، بشرط أن تنطبق حصريا على عناصر المعارف التقليدية ذات الاستخدام التجاري/الصناعي والتي يمكن عزلها عن كافة محتويات قاعدة البيانات بدون الإخلال بصحتها.

زاي - الحقوق الممنوحة

72- إن الحقوق المحتملة لحائزي المعارف التقليدية المعترف بها وفقا للنظم الفريدة قد تشمل ما يلي:

(أ) الحقوق المتأصلة التي تظل محفوظة أبد الآبدين طالما كانت المعارف قائمة؛

(ب) حق إعطاء حقوق النقل أو الترخيص في المعارف التقليدية ذات الاستعمال التجاري؛

(ج) الحماية ضد الاستنساخ أو الاستعمال أو الاستغلال لأي نوع من أنواع المعارف التقليدية؛

(د) الحقوق في جميع مكونات التراث البيولوجي الثقافي المرتبط بالمعارف التقليدية – بما في ذلك الحقوق على التنوع البيولوجي، والقوانين العرفية، والقيم الثقافية والروحية، والأراضي والمياه التي درجت المجتمعات الأصلية والمحلية على شغلها أو استعمالها بصفة تقليدية؛

(هـ) إمكانية ظهور مجموعة مختلفة من الحقوق على المعرفة التي يعترف بأنها تندرج ضمن "المجال العام"؛

(و) حق نقل المعلومات وكذلك الحقوق المرتبطة بالمعرفة إلى الأجيال التالية.

73- إن بعض الحقوق الممنوحة في ظل النظم الفريدة يمكن أن تكون شبيهة بحقوق الملكية الفكرية التي جرى تكييفها لكي تعبر بصورة أفضل عن طبيعة المعارف التقليدية. ويمكن أن تشمل الأنواع المحتملة من أدوات الملكية الفكرية، التي ربما أوفت باحتياجات حائزي المعارف التقليدية بصورة أفضل، حق تسجيل براءات الاختراع في مكاتب الملكية الفكرية بشكل جماعي، إذا كان المجتمع يرغب في ذلك.

74- وسيكون من المهم، عند توضيح الحقوق الممنوحة، النظر في كيفية إرساء النظم الفريدة الجديدة لحماية المعارف التقليدية في بيئة سياسية وقانونية أكثر اتساعا، والاستناد إلى المفاهيم القانونية والفقه القانوني من مجالات مختلفة ذات علاقة، سواء كانت مرتبطة بالملكية الفكرية أم لا، وذلك مثل مفاهيم الإنصاف، والإثراء بدون وجه حق، وإساءة تخصيص السمعة، وحقوق الإنسان، والحقوق المعنوية، وحقوق البيئة والحقوق المدنية ...الخ.

75- يجب أن تصون الحقوق المعترف بها في المعارف التقليدية بالنظم الفريدة التبادل الحر والمنصف للموارد بين الأفراد والأسر والمجتمعات المتجاورة، إذا كان ذلك يشكل جزءا من القوانين العرفية للمجتمعات المتأثرة. ويساعد التبادل الحر للموارد، إذا نفذ على نحو ملائم، على تأمين سبل العيش والبقاء للمجتمعات الأصلية والمحلية، ويشجع على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وحفظ المعارف التقليدية. وبالنسبة لمجتمعات كثيرة، يكون الالتزام بالمشاركة قويا بصفة خاصة بالعلاقة إلى البذور، ذلك أن التقاسم يضمن الحصول على بذور جديدة ومعارف جديدة، وهو ما يعتبر حيويا لاستمرارية اقتصاديات الكفاف التي تعتمد أساسا على التنوع البيولوجي في مقابل الاعتماد على الأسواق.

76- ويمكن للنظم الفريدة أيضا أن تدخل القوانين العرفية التي تقيد حقوق الحائز في المعارف التقليدية، إذا رغب المجتمع في ذلك، مثل مدونات السلوك الأخلاقي التي تضمن الاستخدام السليم لهذه المعارف، تحقيقا للصالح العام وطبقا للقيم التقليدية. وقد تشمل هذه قواعد تؤمن نقل المعرفة الدوائية فقط إلى الأشخاص الملتزمين باستخدامها على نحو حكيم وسليم. ويمكن أن تشمل النظم أيضا قواعد وممارسات للمجتمعات الأصلية والمحلية لحفظ التنوع البيولوجي، مثل الحصاد

المستدام، والقيود أو الحظر على قطع الأشجار أو الأنواع المعرضة للخطر، بالإضافة إلى العقوبات التي تفرض في العادة على الذين لا يلتزمون بمعايير الحفظ.

حاء - نظام لتسجيل المعارف الأصلية/المحلية/نظم لحماية وحفظ المعارف الأصلية/المحلية

77- إن أي نظام لتسجيل المعارف التقليدية سيحتاج على الأرجح إلى أن يقسم بين المستويات المحلية والوطنية والدولية. فأي نظام محلي لتسجيل المعارف التقليدية ينبغي أن يكون متمشيا مع القانون العرفي. ومن شأن ذلك أن يوجه تصميم السجل وإدارته وبنية صنع القرار فيه. ويبدو من المرغوب فيه أن تظل السيطرة على المستوى المجتمعي، وإلا فإن العديد من المجتمعات قد لا تضع معارفها في السجل خشية فقدان السيطرة على استعمالها. وينبغي أن يشتمل أي سجل وطني على المبادئ العامة للقانون العرفي، وأن يستعمل ويدار أيضا من جانب ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية. أما السجل الدولي الذي يراعي مبادئ القانون العرفي المتفق عليها بشكل مشترك، فيمكن إنشاؤه لمعالجة المسائل الخارجة عن حدود الولاية الإقليمية و/أو الحدود الوطنية. ومرة أخرى، ينبغي إعداد مثل هذه البنية بالمشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، وينبغي أن تدار بواسطة هذه المجتمعات.

78- بالإضافة إلى المساعدة على منع الاستعمال غير المرخص به لمعارف المجتمع، يمكن لنظام التسجيل في المجتمع أن يحفظ المعارف التقليدية الموجودة في أشكال عدة منها: اللغة، المعتقدات والممارسات الروحية، والأغاني والرقصات التقليدية والتاريخ الشفهي. وفي مقدوره أيضا أن يوقف ضياع المعارف عن استعمالات النباتات والحيوانات المهمة من الوجهة الثقافية وأساليب إدارة الأراضي التقليدية. ويمكن تأمين بعض البيانات للاستعمال الذاتي، بينما يمكن إتاحة بعض البيانات باعتبارها معلومات عامة غير مملوكة لأحد.

79- طورت سجلات أو قواعد بيانات المعارف التقليدية من خلال مجتمعات مختلفة حول العالم. وتقوم المجتمعات عموما بإعدادها لخدمة أغراضها الخاصة. وقد ثبتت فائدتها لتنظيم المعرفة من أجل تسهيل حماية أفضل وإدارة محسنة لموارد المجتمع. وتتباين قواعد البيانات والسجلات الحالية بشكل كبير فيما تسعى إلى حمايته، وكيفية تشغيلها: ما إذا كان هدفها الرئيسي حماية ونشر هذه المواد لتكون متاحة للعامة بشكل أوسع، أو ما إذا كانت تسعى إلى حماية إمكانيات الحصول عليها أو تقييد هذه الإمكانيات. وفيما يلي بعض أغراض قواعد البيانات/السجلات الحالية.

(أ) صون وحفظ المعارف التقليدية من خلال تسجيلها وتوثيقها؛

(ب) الحماية ضد المنح غير الملائم لحقوق الملكية الفكرية بتقديم شواهد على فنون سابقة؛

(ج) زيادة توعية المجتمعات بالنسبة لقيم المعارف التقليدية؛

(د) تشجيع حفظ وتطوير الموارد الطبيعية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، على الأجل الطويل؛

(هـ) تقديم المعلومات إلى الأطراف المهتمة بالأمر التي قد تود الحصول على المعلومات المتاحة في السجل، لقاء رسم؛

(و) للاستخدام كجزء من نظام تشريعي لتأكيد حقوق الملكية الفكرية على المعارف التقليدية (مثل نظام فريد وطني لحماية المعارف الأصلية والمحلية).

80- بينما قد تلعب قواعد البيانات والسجلات دورا في بعض الحالات في حماية المعارف التقليدية، فإن قواعد البيانات والسجلات هذه لا تمثل سوى أسلوب واحد في الحماية الفعالة للمعارف التقليدية، وينبغي أن يكون إنشاؤها خيارا طوعيا، وألا تشكل إلزاما من أجل الحماية، وأن تنشأ بالموافقة المسبقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية.

وإذا قررت المجتمعات الأصلية والمحلية استعمال قواعد البيانات والسجلات هذه، فسوف تنشأ حاجة إلى التمويل وبناء القدرات للمجتمعات الأصلية والمحلية بخصوص إنشاء وصيانة قواعد البيانات والسجلات هذه.

81- من شأن السجلات أو قواعد البيانات أن تسهل الاعتراف بالفنون السابقة في معالجة طلبات براءات الاختراع، وتمنع بذلك تخصيصها بدون ترخيص. غير أنه إذا كانت المعارف التقليدية سرية، فإن قيدها في السجل أو في قاعدة البيانات سيسهل التخصيص غير المرخص به، ذلك إذا لم تتخذ إجراءات ملائمة لحمايتها. وفي هذا الخصوص، ستكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحث حول كيفية التعامل مع قضايا السرية داخل نظام أو نظم التسجيل.

82- توجد معلومات أخرى عن السجلات في الوثيقة UNEP/CBD/WG8J/4/INF/9، المرحلة الأولى – منقحة – تقرير تجميعي – "تقييم مدى نجاح التدابير والمبادرات في مساندة الإبقاء على المعارف التقليدية واستعمالها، بما في ذلك مزايا وقيود السجلات كتدبير لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية". ويرد أيضا ملخص للتقرير عن السجلات في الوثيقة UNEP/CBD/WG8J/4/4، بعنوان: موجز تنفيذي بشأن المرحلة الأولى المعدلة والمرحلة الثانية من التقرير التجميعي عن الحالة والاتجاهات بخصوص المعارف والإبتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية، ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

83- وعلاوة على ذلك، تعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية حاليا حقيبة أدوات للمعارف التقليدية، في شراكة مع الوكالات المعنية الأخرى بما فيها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي صممت من أجل تزويد المجتمعات الأصلية والمحلية بالمعلومات التي تحتاجها لإصدار حكم مستنير عن توثيق معارفها التقليدية أو عدم توثيقها، بما في ذلك المنافع والتهديدات المحتملة التي تنطوي عليها عملية التوثيق. ويرد ملخص لحقيبة أدوات المنظمة العالمية للملكية الفكرية على العنوان الشبكي: http://www.wipo.int/edocs/mdocs/tk/en/wipo_grtkf_ic_5/wipo_grtkf_ic_5_5-annex1.doc.

طاء - السلطة المختصة لإدارة الشؤون الإجرائية/الإدارية المتصلة بحماية المعارف التقليدية وترتيبات تقاسم المنافع

84- إن سلطة وطنية مختصة لإدارة الشؤون الإجرائية والإدارية ينبغي أن تضمن التمثيل المتوازن للمجتمعات الأصلية والمحلية من داخل الدولة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأنه ستنشأ حاجة على الأرجح إلى وجود مستويات محلية ووطنية للنظم الفريدة، فسوف تدعو الحاجة أيضا إلى وجود سلطات مختصة محلية، يديرها المجتمع تماما.

85- يمكن للسلطة المختصة أن تمارس كل أو بعض الوظائف التالية:

(أ) معالجة طلبات الحصول على المعارف المرتبطة بالتنوع البيولوجي التقليدي؛

(ب) تسهيل الموافقة المسبقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بالحصول؛

(ج) إنشاء السجلات وحفظها؛

(د) تأمين التوزيع المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية وما يرتبط بها من موارد بيولوجية داخل المجتمع؛

(هـ) إدارة أي صندوق إستئماني يتم إنشاؤه لحفظ وصرف الإيرادات المولدة من استخدام المعارف التقليدية (إذا تطلب الأمر ذلك)؛

(و) الاتصال مع أي سلطة وطنية مختصة تنشأ كجزء من نظام وطني يحكم الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع؛

(ز) الاتصال مع مكاتب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة؛

(ح) تقديم المساعدة القانونية للمجتمعات المحلية من أجل تقديم الاعتراضات؛

(ط) التأكد من دمج المعارف التقليدية في مشاريع تنمية وطنية، حسبما هو ملائم، وفي الحالات الملائمة، وعلى جميع المستويات، مثل تصميم مشاريع التنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل زيادة تأثير المشروع وفاعليته واستدامته؛

(ي) المساعدة على دمج مؤسسات المجتمع الحالية والتكنولوجية الأصلية المناسبة في النظام الفريد لتعزيز تمكين المجتمع، وزيادة فاعلية التكاليف والاستدامة؛

(ك) التأكد من دخول المعارف التقليدية في تقييمات الأثر البيئي؛

(ل) النهوض باستعمال المعارف التقليدية وزيادة تطويرها، من خلال ما يلي على سبيل المثال:

(1) دعم المجتمعات الحائزة على معارف تقليدية؛

(2) تشجيع الابتكارات القائمة على المعارف التقليدية؛

(3) تشجيع المعارف والإبتكارات والممارسات للصالح العام – مثل الحفظ والاستخدام المستدام؛

(4) تسهيل توصيل وتقاسم المعارف التقليدية بين حائزي المعارف التقليدية؛

(5) تعزيز التفاعل بين المعارف التقليدية وغيرها من نظم المعرفة؛

(م) تشجيع البحوث بشأن المواد المتعلقة بالمعارف التقليدية، والتي تتعلق بحائزي المعارف التقليدية؛

(ن) حفز نشر المعارف التقليدية والحصول على المعارف من جانب المجتمع؛

(س) النهوض بالتعليم الجانبي لتقليل عزلة المجتمعات الواحدة عن الأخرى، وتقليل تكلفة التعليم بتجميع أفضل الممارسات وتوليد الحلول المثلى للمشكلات المشتركة؛

(ع) كفالة الالتزام بآليات الموافقة المسبقة عن علم على النحو السليم؛

(ف) النهوض بالتنمية الاقتصادية القائمة على المعارف التقليدية أو المساعدة على الأقل في الربط بين المجتمعات التي تهتم بفرص الأعمال المرتبطة بمعارفها مع مؤسسات التنمية الاقتصادية ومؤسسات بناء القدرات الأخرى، وبذلك فإن التنمية القائمة على المجتمع هي الأساس والمفتاح. ويعد ذلك مهما بالنظر إلى أن المجتمعات الأصلية ترتبط عموما بأرضها. ومن الضروري النهوض بالفرص الاقتصادية على أراضيها التقليدية. وبخلاف ذلك، فإن المجتمعات تشعر أنها مضطرة للهجرة، مما يؤدي إلى تآكل هويتها الثقافية.

ياء - أحكام تتعلق بالإنفاذ والجبر التعويضي

86- إن حماية المعارف التقليدية لن تكون فعالة بدون توافر وسائل فعالة وسريعة للجبر والتعويض ضد الاستعمال غير المصرح به. وينبغي وضع تدابير الإنفاذ والجبر التعويضي وفقا لمبادئ القانون العرفي، على أن تؤيدها مؤسسات قوية وعمليات قانونية قوية.

87- يمكن استكمال وسائل الجبر التعويضي بموجب النظم الفريدة بوسائل الجبر التعويضي للمخالفات بموجب مجالات أخرى من القانون. وتشمل بعض هذه المخالفات ما يلي:

(أ) متطلبات الصدق في قوانين الإعلان لمنع الإعلان الكاذب (مثل قانون الفنون والحرف الهندية في الولايات المتحدة)؛

(ب) سوء التخصيص وسوء الاستعمال الذي يسمح بالمطالبة بتعويضات عن الاستعمال غير المصرح به أو غير السليم أو غير القانوني للممتلكات، لأغراض أخرى بخلاف الأغراض التي وجهت أصلا لخدمتها؛

(ج) تجريم الحصول غير المرخص على المعارف التقليدية أو الاستعمال غير المرخص لها.

88- قد يواجه حائزو المعارف التقليدية صعوبات عملية في إنفاذ حقوقهم، مثل مسائل الإثبات الصعبة، وتعقد التعويضات الملائمة، أو الحاجة إلى الدراية بالمعارف التقليدية والقانون العرفي. ويثير ذلك الحاجة المحتملة لإدارة الحقوق في المعارف التقليدية من خلال آلية مميزة أو هيئة مسؤولة عن جميع حالات التخصيص غير المصرح به للمعارف التقليدية. ويمكن لهذه الهيئة أو الآلية أن تشمل عمليات مراجعة إدارية وقضائية، وكذلك محاكم لفرض وإنفاذ الامتثال والتعويضات.

89- من العوامل الأخرى التي قد يحتاج الأمر إلى مواصلة بحثها هناك إمكانية ارتكاب التخصيص غير المرخص أو سوء الاستعمال من جانب أفراد في المجتمع الأصلي أو المحلي، أو مجتمع يدعي الملكية الحصرية للمعارف التي يشاطرها مجتمع آخر (أو مجتمعات أخرى) فعلا.

كاف - العلاقة مع القوانين الأخرى، بما فيها القانون الدولي

المستوى الوطني

90- إن تنفيذ نظم فريدة فعالة قد يتطلب تعزيز المؤسسات المحلية التي تحكم الاستخدام المستدام للأراضي وإدارة التنوع البيولوجي وما يرتبط به من معارف. ويمكن أن ينطوي ذلك على الاعتراف بالحقوق العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية على التنوع البيولوجي، والمعارف التقليدية، والحقوق في استعمال الموارد، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على ممارسة هذه الحقوق. وأخيرا، فإن تعزيز المؤسسات المحلية يتطلب وجود أدوات كافية لإنفاذ الحقوق والتعويضات. وفي هذا الخصوص، فإن النظم الفريدة الفعالة التي تتمتع بالدعم المؤسسي والقانوني الكافي قد تتطلب إجراء إصلاح قانوني على المستويين الوطني والدولي في عدة مجالات من مجالات القانون والسياسة.

91- ولكي يتم إدماج النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية في بيئة سياسية وقانونية أكثر اتساعا، فربما احتاجت إلى الاستفادة من المفاهيم القانونية والفقه القانوني من مجالات عديدة ذات صلة، سواء تلك المتعلقة بالملكية الفكرية أو غير المتعلقة بالملكية الفكرية، مثل ما يلي:

(أ) المنافسة غير العادلة، والإثراء الظالم، وإساءة تخصيص السمعة والشهرة؛

(ب) الاعتراف بالمصالح المتكافئة وتعبيرات المصالح الجماعية مثل التي ترتبط بالموارد الطبيعية؛

(ج) الحقوق المعنوية، وخصوصا حقوق النزاهة وتحديد المسؤولية؛

(د) حقوق الإنسان، وخصوصا الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛

(ه) مفاهيم الملكية والوصاية المرتبطة بالثقافات التقليدية؛

(و) حفظ الثقافات والمواد الثقافية؛

(ز) حماية البيئة، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي؛

(ح) مفاهيم الأخلاق والنظام العام في النظم القانونية؛

(ط) نهوج تعريف حقوق المزارعين والاعتراف بها.

92- هناك نهج محتمل وردت مناقشته في وثيقة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)،[9] يتعلق بتحقيق الانسجام بين النظم الفريدة والقوانين الوطنية الأخرى، وهو يتمثل في تقرير مدى قدرة قانون الملكية الفكرية على تلبية الأهداف الوطنية، ومعالجة قضايا السياسة المتعلقة بالمعارف التقليدية. وإذا كانت هناك جوانب مهمة لهذا الغرض، يجب تقرير كيفية استخدام قوانين الملكية الفكرية القائمة. ويجب تقرير الأدوات والبرامج والإجراءات التي ليس لها علاقة بالملكية الفكرية والتي يمكن أن تستخدم للوفاء بهذه الأهداف. وفي حالة تحديد فجوات معينة، يجب تكييف قوانين الملكية الفكرية وتطوير تدابير فريدة، وقوانين ونظم لاستكمال أدوات الملكية الفكرية بالأدوات الأخرى لملء الفجوات، والاستجابة للخصائص المحددة للتعبيرات الثقافية التقليدية. ويجب اتخاذ خطوات عملية للتأكد من إمكانية الوصول بسهولة إلى التدابير والقوانين القائمة والجديدة، ويمكن استعمالها من جانب المنتفعين المستهدفين (مثل تقديم المشورة القانونية، وتمويل قضايا المحاكم، والمؤسسات الملائمة للمساعدة بشأن حقوق الإدارة والإنفاذ).

93- غير أن القوانين والتدابير الوطنية ينبغي ألا تؤخذ في الحسبان فحسب من أجل منع التعارض، بل ينبغي أن تعتبر أيضا كعوامل تسهيل محتملة لتنفيذ النظام الفريد للحماية، ومثال ذلك أن خفر السواحل الوطني يمكن أن يتعاون مع المجتمع المحلي في رصد الموارد البحرية واستخدامها، ويمكن لسلطات الحدود والموانئ أن تساعد في تقرير ما إذا كانت بعض الأنواع يجري تصديرها. وبذلك، يمكن أن تعود الفائدة من إدماج النظام الفريد للحماية في تطبيقات التشريع الوطني العامة. ويتطلب الأمر ضمان الاتصال الملائم للمجتمعات الأصلية والمحلية مع السلطات المختصة.

المستوى الدولي

94- على المستوى الدولي، يجب أن تكون النظم الفريدة منسجمة مع الالتزامات الدولية، بما فيها قانون البيئة، وقانون حقوق الإنسان، وقانون الملكية الفكرية ذي الصلة. وحتى الآن، يجري تطوير نظم فريدة لحماية المعارف التقليدية على أساس وطني أو إقليمي. ولما كانت المعارف التقليدية، مثل الملكية الفكرية، من الأصول غير الملموسة التي يسهل توصيلها واستنساخها، فهي تستطيع عبور الحدود الوطنية بدون حواجز باستثناء الحماية القانونية. وينشأ القلق عموما عندما تنتقل المعارف التقليدية من سياقها التقليدي، وترسل إلى بلدان تحكمها اختصاصات قانونية مختلفة أو تستخدم في هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير نظم فريدة قد لا يوفر حماية وافية للمعارف التقليدية في حالة وجود نفس المعارف في أكثر من بلد واحد. ولذلك، هناك حاجة إلى النظر في كيفية تحقيق الاعتراف الدولي لحقوق فريدة تمنح في إطار نظم وطنية أو من خلال إطار دولي. وبناء عليه، ربما كان هذا الإطار المتعدد الأطراف ضروريا لتأمين حماية جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولعلاج هذه القضية، يمكن النظر في إطار فريد دولي لوضع معايير دنيا.

ثالثا – مشروع توصيات للعمل المستقبلي بخصوص النظم الفريدة

95- قد يرغب الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في أن يوصي مؤتمر الأطراف بما يلي:

(أ) *أن يلاحظ* أن العناصر التي تنص عليها النظم الفريدة تتعلق بحماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛

(ب) *أن يلاحظ أيضا* أن النظم الفريدة لحماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية، ينبغي إعدادها، حسب الحالة، بمشاركة فعالة من جانب حائزي المعارف وبموافقتهم المسبقة عن علم؛

[9] انظر وثيقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بعنوان "حماية المعارف التقليدية: عرض عام لأهداف السياسة ومبادئ أساسية" (WIPO/GRTKF/IC/7/5).

(ج) *أن يطلب* إلى الأمين التنفيذي تجميع وإتاحة معلومات، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات، عن التدابير التي تتخذها الأطراف لإعداد نظم فريدة لحماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية، على مختلف المستويات، بما فيها المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وكيف يمكن لهذه أن تكمل الواحدة الأخرى، بغية تحقيق حماية شاملة للمعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(د) *أن يطلب* إلى الأطراف تزويد الأمين التنفيذي بمعلومات عن عناصر النظم الفريدة ذات الصلة بالمعارف التقليدية التي تعتمدها، سواء كان تركيزها على المستوى المحلي أو دون الإقليمي أو الوطني أو الإقليمي، بما في ذلك تقييمات عن مدى فاعلية هذه التدابير؛

(هـ) *أن* يدعو الأطراف والحكومات التي لديها معارف تقليدية عابرة للحدود ذات صلة بالتنوع البيولوجي أن تبلغ عن التدابير الإقليمية المتحدة بما في ذلك النظم الفريدة التي تم إعدادها أو المعدة بالفعل و/أو التي تم تنفيذها، بما في ذلك أدلة عن مدى فاعلية هذه التدابير.